للطلب من الحكومة ومن مجلس النواب بأن يقوما بالتخلي الكامل عن قسم من الموازنة العامة للدولة ، وهو المتعلق بالمناطق والمؤسسات ومجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية الواقعة تحت سيطرة « القوات اللبنانية » . وهذا النهج من شأنه أن يتسبّب في تغيير جذري في طبيعة الحكم ومهماته ؛ إذ أن صلاحية مؤسسات الحكم ومنها رئاسة الجمهورية تصبح محصورة بالمناطق الخارجة عن « الغيتو » . ولا شك في أن مثل هذا التطور سيدقع مسألة المصير الوطنى كله إلى الواجهة .

وفي كل حال ، بدأت لجان مختصة في حزب الكتائب بأحكام السيطرة ، بصورة مباشرة ، على العديد من المؤسسات الرسمية ومرافق الحياة الإقتصادية .

ثالثاً: البلديات والإدارات المحلية:

وفي المدة الأخيرة أخذت قيادة « الميليشيا » تستدعي ، تدريجياً ، رؤساء البلديات في ضواحي بيروت وفي المتن الشمالي وكسروان وجبيل وتطلب منهم الإستقالة فوراً ووضع أنفسهم في تصرف القيادة الكتائبية . وعندما كان رئيس البلدية يحضر إلى أقرب مركز عسكري ، كان يقال له ، بصورة واضحة ، ان الحزب هو المسؤول عن البلدية وأن أموالها والمصالح المرتبطة بها يجب أن توضع في تصرف القيادة ، وهذه تقرر كيفية العلاقة بين البلدية وبين الهيئات الرسمية التي هي مرتبطة بها ولا سيّما وزارة الداخلية . وقد تفاقم الوضع في العديد من المدن والقرى نتيجة لاصطدام المبعوثين الكتائبيين برفض من جانب رؤساء البلديات ، قبل أن تتدخل قوات من الميليشيا لحسم الأمر .

الكتائب تعترف بالدويلة

وسرعان ما أعلنت الكتائب بصراحة ، في سلسلة مقالات في صحيفة « العمل » في زاوية « من حصاد الأيام » ، المبادىء العامة للمشروع التقسيمي دون أية مواربة . فوسط ضجة إعلامية قوية ضد المقاومة الفلسطينية و « الإحتلال » وخطر التوطين (وهذه الضجة شاركت فيها أوساط رسمية لبنانية) أوردت المقالات الخمسة التي حملت عنوان « الدويلة الكتائبية » جملة من الأمور التي يجري الإفصاح عنها للمرة الأولى ، والتي تشكل تصعيداً خطراً لمسلسل التحركات الإسرائيلية والإنعزالية منذ بداية الحرب الأهلية ، بل منذ معارك ١٩٦٩ مو ١٩٧٢ ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الشعبية .

وقد استهل المقال الأول (تاريخ ١٩٨٠/٨/٦) بما يلي :

- « بصراحة :
- « إِما أَن تكون هناك دولة تحمينا وتومن لنا اقلَ شروط العيش والحياة ، وإما أَن نتولى بأنفسنا ما لا غنى عنه لأي مجتمع لكي يبقى أَن الله المسلمان المسلمان المسلمان المسلمان المسلمان المسلمان المسلمان المسلمان المسلمان ا
 - « القضية عندنا تختصر بهذه المعادلة البسيطة والصريحة . إننا جماعة تريد أن تحيا » .

ويمضي المعلق إلى تبرير مجمل المشروع التقسيمي والإجراءات التي حصلت ، وأضعا التبعة على الفلسطينيين مرحباً بالتقسيم بإعتبار أن وحدة لبنان ليست صنماً للعبادة . فيقول ، بالحرف الواحد :

- « من حقنا أن نمنع الفوضى . وقد منعناها
- « من حقنا أن نمنع حمل السالاح . وقد منعناه
- « من حقناً أن نبعث الحياة في كل مرافقها . وسنبعثها ، وسنجعل مناطقنا كلها تضج بالحياة
 - « من حقنا أن نمنع أي تقدم للإِنفلاش الفلسطيني . وسنمنعه بكل الوسائل والإمكانات
- كنده فإذل كان كل هذا وغيره يعني تقسيماً و فمرحباً بمثل هذا ه التقسيم"، يا إن وجدة لبنان ليسنت صنماً نعده تا تأل حال ما النما و بالكافسان ليم يستان و مما الإستان و مسائل ليستان و النما النما النما المستاد